

معاهدة

صداقة وحسن جوار

بين

المملكة العربية السعودية

— وبين —

إمارة شرق الأردن



341.253

A 65 mA

1973-76

1973-76

وَالْأَمَلُ الْخَيْرُ
مَكَّةَ الْمَكَّةَ

رقم: ٢٥

معاهدة صداقة وحسن جوار

بين

المملكة العربية السعودية

— وبين —

إمارة شرق الأردن

نشرت بمجريدة أم القرى عدد (٤٧١) تاريخ ٥ / ٩ / ١٣٥٢ هـ

الوافق ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣

68201

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معاهدة صداقة وحسن جوار

بين

المملكة العربية السعودية

وبين

امارة شرق الاردن

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بما انه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب السمو الامير عبد الله بن الحسين
أمير شرق الاردن معاهدة صداقة وحسن جوار وبرتوكول تحكيم وملحق
لأجل تأسيس العلاقات الودية بين بلادنا وقد وقعها مندوب مفوض من قبلنا
ومندوب مفوض من قبل سموه وكلاهما حائزان للصلاحيات التامة المتقابلة وذلك
بمدينة القدس في اليوم الخامس من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٢ هـ الموافقة لليوم
السابع والعشرين من شهر تموز ١٩٣٣ ميلادية، وهي مدرجة فيما يلي:

حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

من جهة

وحضرة صاحب السمو الامير عبد الله بن الحسين

أمير شرق الاردن

من جهة أخرى

رغبة منها في تثبيت علاقاتها المتبادلة بعقد معاهدة صداقة وحسن جوار قد
 عينا مندوبين مفوضين عنها لهذا الغرض وهما :
 عن جلالة ملك المملكة العربية السعودية :
 سعادة فؤاد بك حمزة وكيل وزارة الشؤون الخارجية في حكومة جلالة
 عن سمو أمير شرق الأردن :
 سعادة توفيق بك أبو الهدى رئيس وزراء أمانة شرق الأردن بالوكالة
 اللذين بعدان اطلع كل منهما الآخر على وثيقة تفويضه ووجداها صحيحتين
 وطبق الاصول قد اتفقا علي ما يلي :

المادة الاولى

يسود بين المملكة العربية السعودية وبين أمانة شرق الأردن سلم دائم
 وصداقة ومليدة لا يمكن الاخلال بها ويتمد الفريقان الساميان المتعاقدان بان
 يبذلا جهدهما للحفاظ عليهما وان يحللا بروح السلم والصداقة جميع المنازعات
 والاختلافات التي قد تنشأ بينهما .

المادة الثانية

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يحافظ على حسن العلاقات
 مع الفريق الآخر وبان يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة
 للامال غير القانونية او الاستعداد لها في ذلك الغرض — مما يكون موجها ضد
 السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر .

اذا ظهر لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين ان الاجراءات التي اتخذها
 قد لا تكفي لمنع الاشخاص الذين يقومون بالحركات غير القانونية المشار اليها
 في الفقرة الاولى من تنفيذها في بلاد الفريق الآخر فعليه ان يخبر ذلك الفريق
 الآخر عنها وعن التدابير التي اتخذها للوقوف في سبيل القيام بها .

المادة الثالثة

يعين الفريقان الساميان المتعاقدان مأمورين مخصوصين في المناطق المجاورة للحدود يكونون مسؤولين عن تنظيم التعاون العام وعن القيام بالتدابير الضرورية لتأمين تطبيق احكام هذه المعاهدة . وعلى الحكومتين ان يخبرا احدهما الاخرى عن اسماء الاشخاص المعينين لاجل هذا الغرض .

وطولاء المأمورين أو من ينوب عنهم حق المخاطبة فيما بينهم لاجل التعاون ولحل المسائل التي تحدث من وقت الى آخر على الحدود او بين العشائر وعليهم ان يتبادلوا المعلومات فوراً عما يقع من حوادث في جهة احدهم مما له علاقة بسلامة الأمن في جهة الاخرى .

المادة الرابعة

عند ما يبلغ السلطات المختصة المعنية في المادة الثالثة ان في اراضيها استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو اشخاص مسلحون بقصد ارتكاب اعمال السلب أو النهب أو الغزو أو غيرها من الاعمال غير القانونية الاخرى التي من شأنها الاخلال بالسلم على الحدود بين البلدين يجب ان تنذر تلك السلطات احدهما الاخرى .

فاذا اتضح ان الانذار المرسى الى السلطة المختصة قد لا يصل في وقت تمكنها من انذار الذين قد يتضررون من جراء الهجوم فيجب علاوه على ذلك اعطاء الانذار الى اقرب موظف . وفي حالة عدم امكان الاتصال به فالى القياثل المهدة .

في الحالات الاضطرارية العاجلة يمكن اعطاء الانذار بمعرفة ابي مأمور يعمل بالنيابة عن السلطة المختصة التابعة للفريق الذي تجري الاستعدادات في بلاده .

المادة الخامسة

إذا بلغ السلطة المختصة التابعة لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو أي شخص يعمل بالنيابة عنها أنه وقع ضمن أراضي أي عمل من أعمال السلب أو النهب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير القانونية التي من شأنها الإخلال بالسلم على الحدود بين البلدين فله الحق في إبلاغ السلطة المختصة التابعة للفريق الآخر عن ذلك وفي الحالات الاضطرارية المستعجلة له أن يبلغ أقرب مأمور تابع لذلك الفريق الآخر - وعلى ذلك الشخص الذي يصله البلاغ أن يتخذ التدابير اللازمة لأجل إرجاع جميع الملوذات والنهبوت بكملها فوراً مما يقبض عليه بحوزة المعتدين فيما إذا دخلوا الأراضي التي هو مستخدم فيها .

فان كان المعتدون من البدو التابعين للبلاد التي دخلوها فتتخذ الاجراءات الضرورية لمحاكمتهم في تلك البلاد وان كانوا من البدو التابعين لفريق ثالث فانهم يدعون لمغادرة البلاد التي دخلوها مع تهديدهم بمحاكمتهم ان لم يغادروها . وان كانوا من البدو التابعين للفريق الآخر الذي حصل الغزو في بلاده فانه بعد إرجاع النهبوت التي معهم كما ذكر في الفقرة الاولى تضبط اسلحتهم وتسلم الى حكومتهم ويضبط مما يملكونه مقدار يكفي لتعويض الخسائر والاضرار التي يكونون قد اوقعوها من جراء غزوتهم وتسلم الى حكومتهم ايضا . ثم ينذرون بلزوم عودتهم الى بلادهم الاصلية فان لم يفعلوا فيمنعوا من الاقامة على الحدود ويحاكموا على الجرائم التي ارتكبوها . فان ضمن محافظتهم على الهدوء والسكينة بعد ذلك يسمح لهم بالاقامة بعيداً عن الحدود والافيطردون من البلاد التي التجأوا اليها .

المادة السادسة

لأجل تنفيذ احكام هذه المعاهدة والمحافظة على حسن الصلات برجه عام على الحدود بين البلدين يجتمع المأمورون المعينون بمقتضى احكام المادة الثالثة

من هذه المعاهدة مرة في كل ستة اشهر على الاقل وفي قترات اكثر عند الاقتضاء لتسوية المسائل التي تخص بمناطق الحدود والعشائر الضاربة فيها .

المادة السابعة

على للأمورين الخصوصيين المعنيين بمقتضى المادة الثالثة حينما ينظرون في الأمور الداخلة ضمن نطاق اختصاصهم بمقتضى المرفق والعادة السائدة في منطقة الحدود ان يراعوا القواعد العامة المبينة في الملحق المربوط بهذه المعاهدة وعليهم ان يطبقوا تلك القواعد بقدر الامكان لمدة سنة واحدة من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ وبعد انتهاء هذه المدة يجوز للأمورين المذكورين في أي وقت ان يقدموا الى الفريقين الساميين المتعاقدين أية اقتراحات لتعديل هذه القواعد وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين حينما يتفقان هذه الاقتراحات ان يتبادلا الاراء فيما اذا كان الامر يحتاج الى تعديل وتظل القواعد سارية المفعول الى ان يتفق الفريقان على وقف العمل بها او على تعديلها .

المادة الثامنة

جميع القرارات التي تقرر بالاتفاق المشترك من قبل الأمورين المعنيين بموجب المادة الثامنة في المسائل التي تنشأ على الحدود او فيما بين القبائل تدون خطيا ويوقع عليها كل من الأمورين وقت الاتفاق وتصبح نافذة المفعول ومعمولا بها في الحال أما الامور التي لا يتمكن الأمورون من الاتفاق عليها فتحال الى حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين لاجل حلها بالاتفاق بينهما وجميع القرارات المتخذة بنتيجة هذا الاتفاق — تنفذ من قبل السلطات المختصة لدى الفريقين الساميين المتعاقدين خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اتخاذ القرار النهائي .

يظل مفعول المادة السادسة من معاهدة حده مدة سريان مفعول هذه المعاهدة .

المادة التاسعة

لقبائل الفريقين التي تنتمج عادة جهتي الحدود لاجل الرعي أو المسابلة حرية الانتقال من مكان الى مكان في البلادين الا اذا وجدت احدي الحكومتين ضرورة لتحديد حرية الانتقال هذه لاجل مصلحة النظام العام أو بسبب ضرورة اقتصادية .

ليس في هذه المادة ما يؤثر على المحافظة على الحقوق اثابته للنصوص عليها في المادة الرابعة من معاهدة حدة وكذلك ليس في هذه المادة ما يخل بتنتمج بالحقوق المقرره بموجب المادة الثالثة عشرة من معاهدة حدة باى وجه من الوجوه ولاى سبب من الاسباب .

المادة العاشرة

لا يجوز لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين ان يحجز رعايا الفريق الآخر على الالتحاق بابة قوات مسلحة تابعة له نظامية كانت او غير نظامية .

ولا يجوز لاي فريق من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يسمح لرعايا الفريق الآخر بالاستخدام في قواته 'سلحة اعتباراً من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ الا اذا استحصلوا قبل ذلك على تايمة الفريق الذي يريدون الاستخدام عنده وأعلنوا استعدادهم لترك تابعيتهم الاصلية ان كان هذا مشروطاً في نظام تايمة بلادهم الاصلية مع العلم بان حكومتهم الاصلية حرة حين دخولهم الى اراضيها ان تتخذ ضدهم الاجراءات النصوص عليها في قوانينها .

ان اسماء الاشخاص الذين يتجنسون ويتجندون بعد وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ تبلغ بالطرق السياسية الى حكومة بلادهم الاصلية .

المادة الحادية عشرة

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يمنع ايا كان من مأموريه من اجتياز الحدود بين البلادين بدون اذن الفريق الآخر لاي سبب كان وبابة

واسطة كانت مع استثناء اجتياز الثامورين والسماة للحدود لاجل المحافظة على التعاون النصوص عليه في المواد الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من هذه المعاهدة .

المادة الثانية عشرة

مع مراعاة الاحكام الواردة في معاهدة حدة فيما يتعلق بتدلات العشائر والحجاج والتجار يمتد الفريقان الساميان المتعاقدان تمدا متقابلا بالامتناع عن الترخيص للاجانب القبيين في بلاديهما او القادمين منها او رعايا الفريقين المتعاقدين باجتياز حدود بلاد الفريق الآخر بقصد السياحة او الاكتشاف او الصيد او أى قصد آخر بدون الحصول على اذن سابق من السلطات المختصة للفريق الذي يمنه الامر وبتهييط عزيمتهم عن ذلك ولا يكونان مسؤولين عن سلامة هؤلاء الاشخاص اذا كان دخولهم بدون اذن سابق .

المادة الثالثة عشرة

كل اختلاف قد يحصل بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ احكام هذه المعاهدة أو احكام غيرها من الاتفاقيات التى تتناول العلاقات بين الفريقين يحال بالافاق بينهما الى التحكيم الذى يجرى بموجب البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة .

المادة الرابعة عشر

حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ايرامها وتبادل قرارات الايرام باقرب وقت وتصبح نافذة اعتبارا من تاريخ تبادل قرارات الايرام . ويعمل بها مدة خمس سنوات ابتداء من ذلك التاريخ . وان لم يملن احد الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات الخمس بسة اشهر انه يريد ابطال المعاهدة فتبقى نافذة ولا تعتبر

باطلة الا بعد مضي ستة اشهر من اليوم الذي يعلن فيه أحد الفريقين ابطالها
للفريق الآخر .

واثباتا لذلك وقع المفوضان المذكوران على هذه المعاهدة في مدينة القدس
الشريف في اليوم الخامس من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٢ هجرية الموافق لليوم
السابع والعشرين من شهر تموز ١٩٣٣ ميلادية .

(التوقيع) فؤاد حرة

ال مندوب المفوض عن المملكة العربية السعودية

(التوقيع) توفيق ابو الهدى

ال مندوب المفوض عن امانة شرق الاردن

بروتوكول تحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

علا بالمادة الثالثة عشرة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي وقعا عليها
هذا اليوم بصفتهما مندوبين مفوضين عن جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن
فيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية ومخوالامير عبد الله بن الحسين
امير شرق الاردن وبناء على التفويضين الممنوحين لنا قد اتفقا على انه اذا
أحيات اي قضية الى التحكيم بمقتضى المعاهدة المذكورة فيجري التحكيم وفقا
للعواد التالية :

المادة الاولى

يجري التحكيم بواسطة محكمين اثنين ينتخب كل من الفريقين الساميين
المتماقدين واحدا منها برئاسة شخص ثالث يعين بالطرق المبينة في المادة الثالثة
من هذا البروتوكول .

المادة الثانية

إذا اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على أن يحللا إلى التحكيم أي خلاف كان وفقا لاحكام المادة الثالثة عشرة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقع عليها في هذا اليوم عليها ان يعاد مذكرة مشتركة عن الامور المراد حلها بالتحكيم ثم يعين رئيس هيئة التحكيم وفقا للمادة الثالثة من هذا البروتوكول . وتقدم اليه نسخة من المذكرة المشتركة عن الامور المراد حلها . وعلى كل فريق ان يقدم له في مدة لا تزيد عن الشهر من وقت تسميته مذكرة عن حججه لاثبات حقه . وبحق لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقدم للرئيس أية مذكرة اخري فيما يختص بدعواه في أي وقت كان في مدة ثلاثة اشهر من تسميته ، وعلى كل فريق ان يقدم الى الفريق الاخر كل المستندات التي يقدمها الى الرئيس .

المادة الثالثة

يعين رئيس لجنة التحكيم بالاتفاق بين الفريقين خلال شهرين من تاريخ الاتفاق على احالة القضية للتحكيم

المادة الرابعة

على رئيس لجنة التحكيم ان يدعو اللجنة للاجتماع في مكان ينتخبه بعد مشاورة الفريقين الساميين المتعاقدين وفي التاريخ الذي يعينه بعد مشاورة مماثلة بشرط ان لا تقل المدة التي تنقضي بين تعيينه وبين ذلك التاريخ عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز ستة اشهر وعلى لجنة التحكيم قرارها خلال ثلاثة اشهر من التاريخ المار ذكره .

المادة الخامسة

تكون لجنة التحكيم حرة في اقرار الخطة التي تسيير عليها ويتمهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يقدماهما جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة التي تطلبها للقيام بمهمتها .

المادة السادسة

لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يعين شخصا أو أكثر لسيط
وجهة نظره في المسائل المختلف عليها أمام هيئة التحكيم .

المادة السابعة

يتمهد الفريقان الساميان التماقدان تعهدا قطعيا بقبول القرارات التي يصدرها
المحكومت في المسائل المحالة اليهم وتنفيذها والمحكمتين اذا اقتضي الامر ان
يتخذوا قرارهم بالاكثرية .

المادة الثامنة

تدفع كل من الحكومتين رواتب ونفقات الحكم المعين من قبلها ونصف
رواتب ونفقات الرئيس والكتاب وغيرهم ممن يحتاج المحكمت الى مساعدتهم

المادة التاسعة

يصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل التسخين
المبرمتين من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ويبقى نافذ المفعول يقاء معاهدة
الصداقة وحسن الجوار المفقودة بينهما في هذا التاريخ وعلى الفريقين الساميين
المتعاقدين أن يمددا مفعوله الى ان يصدر الحكم في اية قضية قد أحيلت الى التحكيم
بوجبه قبل انتهاء مفعول تلك المعاهدة .

واثباتا لذلك قد وقعنا على هذا البروتوكول في مدينة القدس في اليوم
الخامس من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٥٢ هجرية الموافق لليوم السابع والعشرين
من شهر تموز لسنة ١٩٣٣ ميلادية .

(التوقيع) فؤاد حمزة

مندوب المملكة العربية السعودية

(التوقيع) توفيق ابو الهدى

مندوب إمارة شرق الاردن

الملحق

المسار ايه في المادة السابعة

من معاهدة الصداقة وحسن الجوار

١ : شهادات لاعادة المنهوبات

في كل حالة من حالات اعادة المنهوبات بمقتضى احكام معاهدة الصداقة وحسن الجوار لاجل تسليم الاصحاب - على الأمور المخصوص الممين بموجب المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة أن يعطى للشخص الذى يستلم المنهوبات شهادة رسمية بالشكل الآتى موقعا عليها منه :

انا الموقع امضائى ادناه اشهد بما يأتى :

اولا - ان المصاد الان من الاموال والمواشى هو بحسب ما علمناه من نتيجة تحقيقاتنا عبارة عن جميع المنهوب الذى استولى عليه المعتدون في الحادثة التى وقعت في موقع بتاريخ

بين افراد قبائل وافراد قبائل مع استثناء الاشياء الآتية التي لم يمكن استردادها وهي

ثانيا - ان الاموال والمواشى المعادة الآن هي كل ما استرجعناه من المعتدين الى هذا التاريخ بأكمله - وعوضا عن الاشياء التي نشهد بانه لم يمكن الحصول عليها بعينها لفقدانها وهي

تقدم ما يأتى واشهد بانها ذات قيمة معادلة للعقود الذي لم يتسن الحصول عليه . وعلاوة على ذلك سيتخذ كل ما يمكن من الاجراءات لاسترداد أية منهوبات اخرى مما لم يسترجع من المعتدين وعند استردادها تعاد اليكم مصحوبة بشهادة أخرى . (التوقيع)

٢ : الوساقفة

لا يسمح بحجز الحلال او الاموال في أى جانب من جانبي الحدود لالزام اعادة حلال اواموال اخري منهوبة ويعتقد أنها محرزة بصورة غير مشروعة في الجانب الاخر من الحدود . ولا يؤثر هذا البند في حق السلطات في كل جانب من جانبي الحدود في ممارسة هذه الطريقة لالزام اعادة الحلال او الاموال المحرزة بصورة غير مشروعة في بلادها فقط .

٣ : العـرايف

لا يجوز القبض على المواشي التي توجد بحوزة رعايا احد الطرفين من قبل مأموري الطرف الآخر بحجة انها (عرايف) الا في حالة كون هذه المواشي جزءا من المنهوب في غزوة لم يصدق الأمور المستول في الجهة الاخرى على انه امجد بأكمله ففي مثل هذه الحالة يمكن حجز المواشي على ان يحصل اتفاق نهائي بشأنها بين الفريقين .

لا يلتفت الى طلبات اعادة المواشي المدعى انها عرايف مأخوذة في غزوة قد سويت نهائيا بين الفريقين .

٤ : الدية

على كل من الفريقين ان يستحصل من القاتل التابع له دية المقتول من الجانب الآخر مالم يكن المقتول متعمدا متعمدا وتحسب الدية باعتبار عشرين ابق ما بين الثنية والرابع مالم يتفق اقرباء القاتل والمقتول على ان ينهم عادة ثابتة بدفع الدية بمعدل آخر .

٥ : التعويض عن الخسائر

ان الاشخاص الذين يرتكبون عمدا جنائيات اعتداء كالغزو والسطو يلزمون بتعويض جميع الخسائر التي تلحق المتكويين من جراء الاعتداء فيفرمون

مثلا المواشي التي تقتل في المعركة او التي تنهب قتموت او تقتد حينما تكون في حوزتهم وعلى الأمور المخصوص المعين بمقتضى المادة الثالثة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار المسئول عن تحصيل واعادة المنهوب ان يحصل من المعتدين أشياء من ممتلكاتهم تعادل قيمها تلك الخسائر وعليه ان يسلمها مع المنهوب بمقتضى الفقرة الاولى من هذا الملحق ويمكن للأمور التابع للبلاد التي يكون المنكوبون من رعاياها ان يستحصل على أية بيئة يراها مناسبة بخصوص الخسائر ويقدمها للأمور التابع لفريق الآخر الذي يستحصل المنهوب .

٦ : الخدمة ———

عند اعادة الاموال والمواشي المنهوبة يجب ان لا يخضع منها اى شيء مقابل الخدمة او المكافأة او اجرة الرعاة أو المنصاريف — وان كان الفريق الذي يحصل المنهوب قد صرف مثل تلك المصاريف فانه حر في استحصاها من أموال المعتدين — أما مكافأة الشخص الذي يجد جالاً ضالّة ويحفظها الى ان يصير ملابها من قبل صاحبها فستكون باعتبار جنيه واحده ذهب عن كل خمسة جمال بشرط ان يكون من وجدها قد ابلغ عما وجده وقت حدوثه ولم يحاول اخفائه .

٧ : تعريف الميخدو

لاجل تطبيق أحكام معاهدة الصداقة وحسن الجوار يعتبر يدويا كل شخص يقبض عليه مشتركاً في غزو يقع من قبل القبائل الرحل ما لم يثبت عكس ذلك امام جهة الاختصاص .

في ٥ ربيع الثاني ١٣٥٢ الموافق ٢٧ تموز ١٩٣٣

مندوب المملكة العربية السعودية

(التوقيع) فؤاد حمزة

مندوب أمانة شرق الاردن

(التوقيع) توفيق ابوالمهدي

فبعد ان اطلعنا على هذه المعاهدة السالفة الذكر وامعنا النظر فيها صدقناها
وقبلناها واقررناها جملة في مجموعها ومنزدة في كل مادة وفترة منها كما اتناصدقها
نبرومها وتشهد ونعد وعداً ملوكياً صادقاً بأننا سنتوم بحول الله بما ورد فيها
ونلاحظه بكمال الامانة والاخلاص وبأننا لن نسمح بمشينة الله بالاخلال بها
بأي وجه كان طالما نحن قادرين على ذلك

وزيادة في تثبيت صحة كلا ذكر فيها امرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة
ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين .

حرر في قصرنا في الرياض في اليوم الثاني عشر من شهر رجب ١٣٥٢
(الموافق ٣٠ أكتوبر ١٩٣٣) .

(الخاتم الملوكي) (التوقيع الملوكي)

الكتب المتبادلة

تبدلت مع المعاهدة الكتب الآتية :

الكتاب الاول

٥ ربيع الثاني ١٣٥٢ / ٢٧ نوز ١٩٣٣

سمادة توفيق بك ابو الهدى الاختم

رئيس وزراء اماره شرق الاردن بالوكالة

القدس

يا صاحب السعادة

بالاشارة الى المادة الثالثة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي وقعنا

عليها في هذا اليوم اتشرف بان أخبركم بما يأتي :

اولاً : ان المأمورين المفوضين المعيّنين من قبل حكومة جلالة الملك في الوقت الحاضر من أجل تنظيم التعاون العام في المناطق المجاورة للحدود بين بلادناهم :

١ - امير تبوك فيما يتعلق بالقضايا العائدة لمنطقة امارتي تبوك وضبا .

٢ - امير القرينات فيما يتعلق بالقضايا العائدة لمنطقة وادي السرحان .

٣ - اوائى مامور آخر يعمل بالنيابة عن الاميرين المذكورين .

ثانياً : سيكون في امكان المأمورين الآتي الذكر الاستفادة من المراكز اللاسلكية الموجودة في تبوك والقرينات لارسال وقبول المراسلات اللاسلكية التي تقتضى الضرورة باجرائها فيما بينها وبين المأمور أو المأمورين الذين فوضهم حكومتكم لقيام بالاعمال المماثلة .

ثالثاً : بعقد الاجتماع المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار في المكان الذي يتم عليه الاتفاق في كل مرة بين المأمورين المختصين ولا ترى حكومتني مانعاً من عقد الاجتماع الاول في قرينات الملح .

رابعاً : ليس من الضروري ان يحضر كل من اميري تبوك والقرينات في كل اجتماع ويجوز ان ينوب احدهما عن الآخر لحل القضايا العائدة للفريقين . اكون ممتناً لكم فيما لو اذتموني باخذكم علماً بامر أعلاه مع اعلامي باستاء المأمورين والمراكز اللاسلكية المعيّنين من قبل حكومتكم من أجل الاغراض عينها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(التوقيع) فؤاد حـزة

مندوب المملكة العربية السعودية

الكتاب الثاني

٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٢ / ٢٧ تموز سنة ١٩٣٣

سعادة فواد بك حمزة الاخيم

وكيل وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية

القدس

يا صاحب السعادة

تشرفت باستلام مذكرة سعادتك بهذا التاريخ بخصوص الترتيبات بشأن
المأمورين المخصوصين المنصوص عليهم في المادة الثالثة من معاهدة الصداقة وحسن
الجوار التي وقعناها اليوم وقد أحاطت علما بمحتويات مذكرة تسلم واتشرف بان
اخبر سعادتك بما هو آت :

اولا : ان المأمورين المخصوصين المعنيين من قبل حكومة سمو الامير في
الوقت الحاضر من اجل تنظيم التعاون العام في المناطق المجاورة للحدود

بين بلادنا هم :

(١) قائد الجيش العربي .

(٢) قائد منطقة البادية .

(٣) اي مأمور يعمل بالنيابة عنها .

ثانيا : سيكون في امكان المأمورين الآتي الذكر الاستفادة من المراكز
اللاسلكية الموجودة في الازرق والندورة وباير لاجل ارسال وقبول
المراسلات اللاسلكية التي تقضى الضرورة باجرائها فيما بينهم وبين
المأمور أو المأمورين الذين تخوضهم حكومتكم للقيام بالاعمال المماثلة .

ثالثا : نوافق حكومتنا على ان الاجتماعات المنصوص عليها في المادة السادسة
من معاهدة الصداقة وحسن الجوار تعقد في المكان الذي يتم عليه
الاجتماع في كل مرة بين المأمورين المخصوصين وان يعقد الاجتماع
الاول في قريات الملح .

رابعاً : قد تمت الموافقة على أنه ليس من الضروري أن يحضر كل من
 المأمورين المخصوصين المعنيين من قبل الحكومتين في كل اجتماع ويجوز
 أن يتوب أحد المأمورين المعنيين من قبل الحكومتين عن الآخر
 لحل القضايا العائدة للمأمور الغائب .
 ومفضلوا يقبل احترامى الذاتي

(التوقيع) توفيق أبو الهدى

مندوب إمارة شرق الاردن

الكتاب الثالث

٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٢ / ٢٧ تموز سنة ١٩٣٣

سعادة فواد بك حمزة الاختم

وكيل وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية

القدس

يا صاحب السعادة

بما أنه ظهر لسوء الحظ اثناء المفاوضات المتعلقة بماهدة الصداقة وحسن
 الجوار التي وقعنا عليها في هذا اليوم انه من الصعب الوصول الى اتفاق تام بشأن
 جنسية العشائر في الشرف ان اثبت في هذا الكتاب ما فهمته بنتيجة المفاوضات
 حكومة شرق الاردن فيما يتعلق بالعشائر المختلفة المشار اليها في المفاوضات المبحوث
 عنها وتعتبر حكومة شرق الاردن ان اي اتفاق تم بهذا الشأن يظل نافذاً مدة
 دوام المعاهدة المذكورة على ان يكون عرضة للتعديل عند انتهاء تلك المدة .

١ - قد تم الاتفاق على اعتبار العشائر التالية من التبعة الاردنية :

حويطات الشمال (ابن جازي) ويشمل ذلك المطون

بني صخر

الميسى

فخذ الدبور من العمران

بني خالد

الحجايا

بني حسن

٢ — قد تم الاتفاق على اعتبار العشائر التالية من التبعة السمودية :

حويطات مهامة والقبائل الواقعة الى جنوبها

بلى

هتيم وعنزة الحجاز

شمر نجد

العمران ما عدا فخذى الدبور والريميين

جميع العشائر الاخرى القاطنة في الاماكن الواقعة جنوبي هذه العشائر

٣ — ان حكومة شرق الاردن مستعدة للاعتراف باعتبار بني عطية من

التبعة السمودية ما عدا الاشخاص المقيمة امروهم في القائمة المرفقة بهذا

الكتاب وافراد عائلاتهم الساكنون معهم فان حكومتي تحتفظ بحق

اعتبار هؤلاء الاشخاص وعائلاتهم من التبعة الاردنية .

٤ — تحتفظ حكومة شرق الاردن بحق اعتبار افراد الريميين فخذ عشيرة

العمران من التبعة الاردنية .

٥ — لا تستطيع حكومة شرق الاردن ان تقبل برأي الحكومة العربية

السعودية القائل بأن جميع افراد الشرارات هم رعايا البلاد العربية

السعودية وان حكومة شرق الاردن تحتفظ بحق اعتبار افراد الشرارات

رعايا اردنيين في بلادها .

٦ - تعتبر حكومة شرق الاردن ان جميع افراد قبيلة السرحان ماعدا

الافراد الذين اصلهم من قبيلة السرحان الاصلية وليكنهم اصبحوا
مستقرين دائماً (حاضرة) في الاراضي السعودية يجب أن يعتبروا
من رعايا شرق الاردن وقد أخذت حكومة شرق الاردن علماً بقبول
الحكومة العربية السعودية بوجه النظر هذه بشرط تحفظي وضعتموه
ساعدتكم فيما يتعلق بالاشخاص الخمسة المبينة اسماءهم فيما يلي مع عائلاتهم
وهم الذين تطالب الحكومة العربية السعودية بهم كأنهم رعاياها اي:

(١) ابن خيس واقاريه .

(٢) ابن مذهن واقاريه .

(٣) ابن متمب واقاريه .

(٤) ابن مظهر واقاريه .

(٥) ابن مرزوق واقاريه .

وتفضلوا بقبول احترامى الفائق .

(التوقيع) توفيق ابوالمهدى

مندوب اماره شرق الاردن

ملحوظة: « ارفق بهذا الكتاب كشف بأسماء افراد بني عطيه عربان الشمال » .

الكتاب الرابع

٥ ربيع الثاني ١٣٥٢ / ٢٧ تموز ١٩٣٣

سعادة توفيق بك ابوالمهدى الاختم

رئيس وزراء اماره شرق الاردن بالوكالة

القدس

يا صاحب السعادة

أتشرف بأعلامكم باستلامى «كتاب الذى تفضلتم بتوجيهه الى بشأن
الصعوبات التى نشأت اثناء البحث فى عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار التى

وقعنا عليها في هذا اليوم عن اختلاف وجهات النظر في تابعة بعض القبائل الواقعة في المواقع القريبة من الحدود بين البلدين وعدم امكان الوصول الى اتفاق حاسم بشأنها . وبسرني أن أوضح لكم في هذه المذكرة الجوابية وجهة نظر حكومة جلالة الملك في هذا الموضوع مع العلم بأن اى اتفاق وصلنا اليه في ذلك الشأن يظل معتبراً ما دامت معاهدة الصداقة وحسن الجوار المشار اليها سارية المفعول ولافر يقين حق إعادة النظر في ذلك بعد انتهاء مدتها .

١ - مع احتفاظ حكومة جلالة الملك بحقوقها التي قد تنشأ عن حصول أية تسوية نهائية للملكية مقاطعة العنبة ومعان فانها لا تعانق في الوقت الحاضر في اعتبار القبائل الفاطنة فيها كأنها قبائل أردنية كما انها توافق على التابعة الاردنية للقبائل الاخرى التي وردت في الفقرة (١) من مذكرةكم .

٢ - من المتفق عليه ان القبائل الآتية وغيرها من القبائل الواقعة الى الجنوب والشرق منها هي قبائل عربية سعودية أي :

حويطات نهامة	عنزة أهل الجنوب
بلى	العمران ماعدا الدبور
شمر نجد	سائر القبائل التي تقع دبرتها الى
هنيم	الجنوب من هذه القبائل

٣ - قد أحطت علما بأن حكومة شرق الاردن تعترف بأن قبيلة بنى عطية هي قبيلة عربية سعودية وقد أحطت علما بكشف أفراد بنى عطية الذين تعتبرهم حكومة شرق الاردن كأنهم اردنيون بسبب استقرارهم في بلادها والمرفق بمذكرةكم الآتية الذكر ومع استعداد حكومة جلالة الملك للموافقة على استثناء بعض الافراد الواردة اسمائهم في الكشف فانها لا تستطيع ان توافق على اعتبار الكشف نهائياً وشاملاً لافراد أردنيين فقط .

٤ — ان التفظ الذي وحنه حكومة معادتك بشأن فرقة الريميين من
المران لا استطيع ان اوافق عليه .

٥ — اتني اؤكد لكم في مذكرتي هذه ان حكومتي لا نستطيع ان تغير
وجهة نظرها فيما يتعلق باعتبار جميع الشرارات من القبائل العربية
السعودية .

٦ — لا نري حكومة جلالة الملك مانعا من اعتبار قبيلة السرحان اردنية
التابعة مع استثنائين قد وافقت حكومة معادتك عل اعتبار اولها
واخذت علما بالثاني منها وذلك ان جميع حاضرة السرحان المقيمين
في الاراضي العربية السعودية هم عرب سعوديون وان الافراد
الآتية اسماؤهم من البادية وعائلاتهم هم عرب سعوديون ايضا اي :

(١) ابن خيس واقارب

» (٢) ابن مذهب

» (٣) ابن متعب

» (٤) ابن مظهر

» (٥) ابن مرزوق

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

(التوقيع) فؤاد حمزة

مندوب المملكة العربية السعودية

الكتاب الخامس

٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٢ / ٢٧ تموز (يوليو) سنة ١٩٣٣

سعادة فؤاد بك حمزة الاختم

وكيل وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية

القدس

يا صاحب السعادة

في انشاء المباحثات التي دارت لعقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي
وقعنا عليها في هذا اليوم جري البحث حول اتفاق الفريقين السامين المتعاقدين
بصورة متعاقلة على عدم متابعة او تعضيد المطالب الناشئة عن غزوات أو اعمال
اخرى مماثلة لها مما هو مبين في المادتين الثانية والرابعة من هذه المعاهدة والتي
يدعى بأنها ارتكبت على كل من جانبي الحدود قبل توقيع المعاهدة المشار اليها .
اتشرف بان استعلم عما اذا كانت الحكومة العربية السعودية توافق على
هذا الاقتراح وفي تلك الحالة اقترح بالنيابة عن حكومة شرق الاردن بان يعتبر
كتابي هذا مع جواب سعادتكم كوثيقة قطعية لتسجيل الاتفاق على ذلك .
وتفضلوا بقبول احترامي الفائق .

(التوقيع) توفيق ابو الهدى

مندوب إمارة شرق الاردن

الكتاب السادس

٥ ربيع الثاني ١٣٥٢ / ٢٧ يوليو ١٩٣٣

سعادة توفيق بك ابو الهدى الاني

رئيس وزراء اماره شرق الاردن بالوكالة

القدس

يا صاحب السعادة

انشر ف باخباركم باستلامى كتابكم بتاريخ اليوم بشأن اتفاق حكومتينا على عدم متابعة او تمضيد المطالب الناشئة عن غزوات او ابة اعمال اخرى بمالة لاهما هو منصوص عليه في المادتين الثانية والرابعة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار متى كانت هذه المطالب ناشئة عن وقائع حدثت قبل تاريخ توقيع المعاهدة . اتنى افهم ان هذا الترتيب خاص بمطالب رعايا فريق الواحد من رعايا الفريق الآخر ولا يشمل بالطبع المطالب التي يمكن ان تكون مطلوبة من رعايا الفريق وهم مقيمون في بلاد الفريق الآخر . فنى هذه الحالة بسرتى ان اخبركم ان حكومة جلالة الملك توافق على ذلك وبمعتبر كتابى الجوابى هذا مع كتابكم الخطابى كوثيقة رسمية بتسجيل الاتفاق على ذلك الموضوع وتفضلوا بقبول فائق احترامى

(التوقيع) فؤاد حمزة

مندوب المملكة العربية السعودية



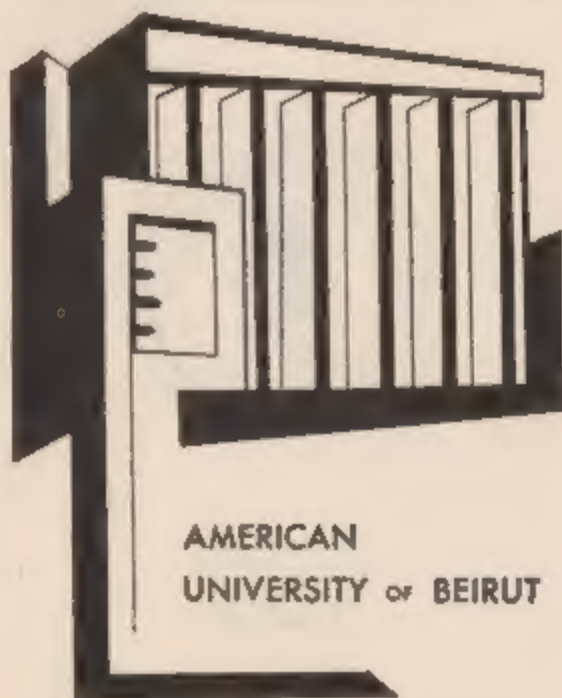
341.253:A65mA:c.1

المعمودية، معاهدات، الخ

معاهدة صداقة وحسن جوار بين العرب
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY



00010624



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

